الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

الاقتصاد المصرى
الإنطلاق إلى الأمام والاستعداد للمستقبل

ورقة مقدمة من
د. / سمير طوبار
رئيس اللجنة الاقتصادية

الاقتصاد المصرى
الإنطلاق إلى الأمام والاستعداد للمستقبل

تعرض هذه الورقة بعض الأفكار حول توجه مصر فى المستقبل وما يتوقع لها من تقدم ونجاح .. وما هو السبيل الذى يتعين اتباعه لتحقيق أهداف التنمية فى مصر ، كى تتحول إلى دولة صناعية ذات قدرة تنافسية عالية تأخذ مكانها بين الدول المتقدمة .. وسوف نقدم بعض المقاييس التى يتعين استخدامها فى الأجل القصير حتى نتمكن من وضع الأسس وبناء قواعد الانطلاق فى رحلة من العمل الدؤوب توصلنا صوب تحقيق الهدف النهائى .

والأمل أن نرى المصرى الذى يولد اليوم وما يضاف إلى السكان فى السنوات القليلة القادمة وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين آخر جيل من المواطنين يعيش فى بلد يطلق عليها دولة نامية ، وبناء عليه ، يكون هدفنا النهائى الذى نريده لمصر أن تصبح دولة متقدمة مع مطلع عام ٢٠١٧ .

ومن المنطقى أن يثار التساؤل هنا حول درجة التقدم الذى نبتغيها للاقتصاد المصرى ، هل نود أن تصبح مصر مثل أحد الدول المتقدمة الكبرى ؟ هل نقصد أن نرى مصر فى عام ٢٠١٧ مثل انجلترا أو كندا أو هولندا أو السويد أو اليابان .. مثلاً ؟ . حقيقة أن الدول التسعة عشر التى يطلق عليها حالياً لقب دول متقدمة من بين ١٦٠ دولة تكون المجتمع الدولى لها من عوامل القوة ما يكسبها دوافع التقدم والانطلاق ، لكن كل منها كذلك له نصيبه من نقاط الضعف ، ودون أن نستهدف لمصر أن تكون نسخة من أى من هذه الدول يمكن أن نبنى قواعد التقدم التى تهيئ لمصر أن تصبح دولة متقدمة لها طابعها الخاص .. يجب أن نبنى دولة متقدمة من طراز مصرى له صفة مميزة أصيلة .

ولا يتقتصر هدفنا على تحقيق التقدم لمصر بالمعنى الاقتصادى فقط ، ولكن لابد من أن يكون التقدم شاملاً لكافة الجوانب والأبعاد : اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، وروحياً (دينياً) ، ونفسياً ، وثقافياً . لابد وأن يتحقق مع التقدم الشامل وحدة وطنية وتماسك اجتماعى ، ومع التقدم الاقتصادى عدالة اجتماعية ، واستقرار سياسى وجودة فى الحياة ، وقيم اجتماعية ودينية رفيعة ، وشعور بالفخر والزهو الوطنى والاعتزاز والثقة بالنفس والكبرياء .

مصر كدولة متقدمة كيف نراها ؟

هل يمكن أن نرى مصر فى عام ٢٠١٧ دولة مثل انجلترا ، ولكنه مجتمع يتمتع فيه المصريين بالثقة ويتحلون بالمبادئ السامية والقيم الأخلاقية الأصيلة والقوية ، يعيشون فى مجتمع ديمقراطى ، متحرر ، متسامح ، يرعى الشعب ويحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، يتقدم ويزدهر ويملك اقتصاد له قدرة تنافسية ، ديناميكى ، قوى ، نشيط ، مرن ؟

إن تحقيق هذا الهدف ، لكى تصبح مصر دولة متقدمة بالمعنى الذى ذكرناه ، مرهون بمجابهة التحديات التى تواجه المجتمع المصرى ، وخاصة تلك التحديات الاستراتيجية منها والتى عايشت المجتمع فترات طويلة ، وكذلك التى نشأت مع التطورات العالمية المعاصرة.

إن أول هذه التحديات .. هو بناء مجتمع قوى متماسك يشارك كل فرد فيه فى الاحساس بأهمية التقدم ويشارك فى تحقيقه ، مجتمع يحيطه السلام مع نفسه ومع المنطقة التى يعيش فيها ، يعيش فى تناغم ، وتناسق وعدالة بين الأفراد ، وعدالة بين الأقاليم المختلفة من حيث مستوى التنمية .. مجتمع يجمعه الولاء والتفانى والاخلاص للوطن .

وثانى هذه التحديات .. هو تهيئة بيئة مجتمع يشعر بالحرية والأمان .. مجتمع مصرى متقدم مليئ بالثقة والإيمان والاعتزاز بالنفس ، فخور بما وصل إليه وما تحقق له من إنجازات ولديه القوة الكافية على مواجهة كافة أساليب التنوع ، مجتمع مصرى يتعين تمييزه بمواصلة التفوق والامتياز ،

على وعى كامل وإدراك بكافة الاحتمالات والامكانات ، مليئ بالشعور بعدم تبعيته لأحد ، ينال احترام كافة الشعوب الأخرى .

وثالث هذه التحديات .. هو تقوية وتنمية الحياة الديمقراطية ، وبناء مجتمع يحاكى به كنموذج لكثير من الدول النامية .

والتحدى الرابع .. هو تعميق الروح الاخلاقية والمعنوية الرفيعة التى يتمتع فيها المواطنين بالقيم الدينية والأخلاقية القوية ويتحلون بالمعايير والصفات الحميدة والسلوك الراقى ..

والتحدى الخامس .. هو بناء مجتمع ناضج متحرر ومتسامح يتمتع فيه كل المصريين جميعاً بحرية الممارسة فى العادات والثقافات والمعتقدات الدينية السامية مع شعورهم جميعاً بانتمائهم إلى وطن واحد .

والتحدى السادس .. هو بناء مجتمع علمى متقدم ، مجتمع يعدد ويبتكر وينظر إلى الأمام .. مجتمع ليس مجرد مستهلك للتكنولوچيا ولكنه يساهم كذلك فى النهضة العلمية والتكنولوچية للمستقبل .

والتحدى السابع .. هو بناء مجتمع له اهتمام تام ورعاية ورغبة فى التقدم ، مجتمع له اهتمام ثقافى ، ويؤْثِر صالح المجتمع على الصالح الخاص لا تدور فيه رفاهية الشعب حول الدولة أو الفرد ، ولكنها تعتمد على محور نظام أسرة قوية ومرنة .

والتحدى الثامن .. هو بناء مجتمع تتحقق فيه العدالة الاقتصادية ، حيث يتم توزيع ثروة المجتمع بالعدل والمساواه ، وتتم المشاركة التامة فى التقدم الاقتصادى .. دون تمييز بين الأفراد فى حق المشاركة فى العمل والعدل فى جنى ثمار التقدم .

والتحدى التاسع .. هو تحدى بناء مجتمع ينعم بالرخاء الاقتصادى ، له اقتصاد تنافسى ، وديناميكى ، قوى ونشيط ، ومرن .

لقد قطعنا شوطاً كبيراً تجاه تحقيق هذه الأهداف أو التحديات .. وليس بالضرورة أن نعطى ترتيب أولويات هذه الأهداف التسعة المحورية نفس الترتيب الذى عرضناه لتكون هى الأولويات التى تغطى أهداف الثلاثة عقود القادمة . فالواضح تمام الوضوح ، أن أولويات أى مرحلة زمنية لابد وأن تكون وليدة الظروف السائدة فى هذه الفترة الزمنية ، وتقابل متطلباتها .

وقد ندهش ، عندما نجد أن التحدى الاستراتيچى الأول (الخاص بوحدة الشعب المصرى) لا يبدو أكثر التحديات التى نتناولها فى الأهمية ، وأكثرها فى الأساس ودرجة الإلحاح .

ذلك أن معظم ما نعرضه فى هذه الورقة يركز على التنمية الاقتصادية ، ودعنى أوكد مرة أخرى ، على أن التنمية الشاملة تجاه المجتمع المتقدم الذى نبتغيه ، لا يعنى التقدم المادى والاقتصادى فقط .. فالتنمية الاقتصادية لا ينبغى أن تكون هى نهاية ما نصبو إليه ، وكل ما نستهدف السعى إليه .

ولكن المطروح للمناقشة ، والذى يتعين علينا أن نتناوله بالتحليل هو التركيز على الموضوعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، والعدالة الاقتصادية الاجتماعية والتى ينبغى أن تسير ، فى هذا المجتمع ، جنباً إلى جنب مع النظرة المستقبلية المنظورة . لذلك سوف نتوسع فى شرح الأهداف الاستراتيچية المحورية فى إطار هذين الهدفين الحيويين .

وهنا يكون من المستحسن أن نحدد بدرجة أكثر تفصيلاً المعنى المقصود بهدف إقامة مجتمع اقتصادى يسوده العدل . . إن أحد فرعى برنامج العمل القومى الذى ينال إجماعاً لا يختلف عليه أحد ، هو إزالة الفقر دون تفرقة بين مواطن وآخر ، وبصرف النظر عن الموقع الجغرافى الذى يعيش فيه .. فلابد وأن نرفع مستوى المصريين فى الريف والحضر ، فى الشمال والجنوب ، فى الغرب والشرق كل يتجاوزا خط الفقر .

لابد وأن يصبح هذا الشعب قادراً على توفير الغذاء الكافى ، بحيث لا يتعرض أى فرد مصرى واحد لسوء التغذية . لابد من توفير المسكن الضرورى ، والرعاية الصحية ، وجميع الضروريات الأساسية . إن مصر المتقدمة لابد وأن يكون لها قاعدة عريضة قوية ونشيطة من الطبقة المتوسطة ، ولابد وأن توفر كل الفرص والإمكانات لأولئك الذين يعيشون فى قاع المجتمع من الطبقات محدودة ، أو معدومة الدخل كى يتخلصوا من براثن الفقر النسبى .

والفرع الآخر ، هو تقريب الفوراق بين الناس ، وحصولهم على فرص متساوية فى الانشطة الاقتصادية . فإذا أردنا تحقيق العدالة الاجتماعية وتعميق البعد الاجتماعى فى برنامج العمل القومى ، لابد من اتخاذ إجراءات إيجابية فى هذا الاتجاه . ويعنى ذلك أن كافة المصريين يكون لهم نفس الفرص للعمل فى القطاعات الهامة والرئيسية من الوظائف .. أساسها الكفاءة والتفانى فى العمل . إذ لابد وأن نؤكد على إحداث تنمية صحية لبناء مجتمع حيوى تجارى وصناعى وزراعى قوى ونشيط ، فى جنوب مصر وفى شبه جزيرة سيناء شأنه شأن بقية أجزاء مصر .

مصر المتقدمة لا يمكن أن تكون مجتمعاً يرتبط فيه التخلف الاقتصادى بمنطقة معينة داخل المجتمع ، أو بعنصر معين من البشر . ولا يعنى ذلك أن تكون دخول الأفراد متساوية ليحصل كل مصرى على نفس الدخل . فهذا أمر مستحيل بالنظر إلى اختلاف القدرات بين الأفراد . ففى ضوء الاختلافات فى التربية والتنشئة ، وتباين الأولويات والخيارات لابد وأن تتباين الكفاءة الاقتصادية وما يستحقه كل فرد من قيمة اقتصادية ، ومن ثم لابد أن يتباين كل ما يحصلون عليه من مكافآت مالية . فالمساواه بين دخول الأفراد حسبما تقترحه النظم الاشتراكية والشيوعية ليس أمر غير ممكن تحقيقه فحسب ، ولكنه غير مرغوب كذلك وهى صيغة حدوث الكارثة .

إن تقريب الفوراق بين الناس من خلال توفير فرص العمل الحقيقية ، والتماثل فى الحصول على الخدمات الاجتماعية والبنية الاساسية وتنمية الثقافات الاقتصادية المناسبة ، ومن خلال تنمية شاملة للموارد البشرية هو أمر ضرورى ومرغوب ولابد وأن يكون طموحاً لعام ٢٠١٧ هو الوصول إلى مرحلة لايمكن فى ظلها أن نجد فرداً ينتمى إلى فئة يمكن أن نطلق عليها فئة متخلفة اقتصادياً ، وإلى فئة يطلق عليها فئة متقدمة اقتصادياً .. هذا ما ندعو العمل من أجله : الكفاءه ، والفاعلية ، مع العدالة والتفانى والإخلاص .

والمشاركة الكاملة فى التقدم الاقتصادى ، لا يمكن أن تعنى بأى حال من الأحوال ، المشاركة فى الفقر .بل لابد وأن تعنى الموازنة العادلة فيما يختص بحقوق كافة المواطنين فى المشاركة والمساهمة فى تحقيق النمو المرتفع فى القطاعات المتقدمة لاقتصادنا القومى ، كما تعنى توزيع عادل فى الرقابة ، وإدارة ، وتملك الاقتصاد الحديث .

وحتى يمكن تحقيق هذا المجتمع الذى يتمتع بالعدل الاقتصادى ، يتعين الإسراع بالارتفاع بمستوى البرامج القومية لتنمية الموارد البشرية .. فهناك حاجة للتأكيد على إقامة مجتمع اقتصادى مرن له قدرة تنافسية كاملة . هناك حاجة إلى رحداث ثورة فكرية وتحول ثقافى فغالبية الجهود المبذولة لرفع مستوى مجتمعنا تعتمد على جهودنا الذاتية نحن ، وبسواعد وعقول أبنائنا . فحتى نصحح الاختلال الاقتصادى ، يجب أن نؤكد على صنع التقدم المطلوب بالسرعة المناسبة ، وبتحقيق أكثر النتائج كفاءة ، وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية .

وبالنسبة لتحقيق مجتمع ينعم بالرخاء ، يمكننا وضع مجموعة من الأهداف الطموحة . وفى اعتقادى أنه يجب وضع أهداف واقعية (فى مقابل الأهداف الطموحة) لكى يتحقق مضاعفة فى مجمل الناتج المحلى الحقيقى كل عشر سنوات ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠١٧ ميلادية . فإذا تحقق لنا ذلك فإن مجمل الناتج القومى سوف يصل فى عام ٢٠١٧ إلى نحو سبعة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٩٤ . ولما كان مجمل الناتج المحلى فى عام ١٩٩٤ هو ١٥٢ بليون جنيه . فإن مجمل الناتج المحلى الحقيقى فى

عام ٢٠١٧ سوف يصل إلى نحو ١١٠٠ بليون جنيه .
هذا النمو السريع سوف يتطلب أن ننمو سنوياً بنحو ٧ إلى ٨ فى المائة فى المتوسط (معدل نمو حقيقى) . وهذا تقدير متفائل ، غير أننا لابد وأن نضع نصب أعيننا تصور مرتفع إذا أردنا أن نعطى الحافز لأنفسنا والدافع إلى بذل مزيد من الجهد والعمل الشاق المتواصل .
لابد وأن نحمى ثبات النمو وتواصله مع مغبة دفع أرقام النمو بعيداً عن الالتزام المطلوب لتحقيق الاستقرار ، بالحفاظ على خفض معدل التضخم ، وضمان الاستمرار والتواصل ، وتطوير وتحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة ، وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى ، وهذه مهمة صعبة لها نقاط كثيرة تتناوب فترات قمة النشاط ودنيا انحسار النشاط ، ولكن ظنى أن هذا يمكن تحقيقه .. وخاصة إذا تابعنا ما تحقق من إنجاز فى السنوات الأخيرة .
فإذا نجحنا فى تحقيق ذلك ، وافترضنا تحقيق معدل النمو السكانى من ٢٪ إلى ١,٥٪ سنوياً فى عام ٢٠١٧ .. سوف يصبح المصريين أكثر ثراءاً ويزيدون أربع مرات غنىً ، (بالمعدلات الحقيقية) عما كانوا عليه فى عام ١٩٩٤ . وهذا هو مقياس مجتمع الرخاء الذى نرغب ونأمل فى تحقيقه .
والقائمة الأخرى من الأهداف الاقتصادية يجب أن تسعى إلى إقامة اقتصاد تنافسى مثل هذا الاقتصاد ، لابد وأن يكون قادراً على التواصل والاستدامة فى الأجل الطويل ، ويجب أن يكون ديناميكاً ، قوياً ومرناً و بجانب ذلك من بين عوامل أخرى كثيرة يجب أن نعنى بالآتى :

- أن يكون اقتصاداً متنوعاً ومتوازناً له قطاع صناعى عريض ومتطور وقطاع زراعى حديث وناضج ، اقتصاد كفء ومنتج مرتفع الأداء وله كذلك قطاع خدمات متطور .
- اقتصاد سريع التأقلم ، وبناء نفسه ، ليقف على قدميه وسريع التكيف مع التغيرات فى نماذج العرض والطلب والمنافسة .
- اقتصاد ذو كفاءة تكنولوچية عالية ، له قدرة كاملة على التطبيق والابتكار والاستثمار ، تتزايد فيه الكثافة التكنولوچية ، ويتحرك فى اتجاه مستويات أعلى وأعلى من الأساليب التكنولوچية .
- اقتصاد له علاقات صناعية قوية ومترابطة يجمعها نظام محكم ومتناسق .
- اقتصاد يقوده ويندفع بقوة العقل البشرى والقدرة الذهنية والمهارة والاجتهاد فى استحواز ثروة من المعلومات ، اقتصاد على معرفة بماذا يؤديه ويعمل على أدائه ومتى يقوم به ويستمر فى تنفيذه

- اقتصاد دائم النمو ومتصاعد الانتاجية بالنسبة لكافة عوامل الانتاج .
- اقتصاد يعتمد على نفسه ، وينظر إلى الخارج بحثاً عن الفرص وتعاوناً مع الآخرين .
- اقتصاد يسانده ويؤازره عمل جاد ، وأخلاق حميدة ، وشعور ووعى رفيع المستوى ، بضرورة السعى المستمر إلى الامتياز .
- اقتصاد يتسم بانخفاض التضخم وانخفاض نفقة المعيشة .
- اقتصاد يوجه بنظام كامل من قواعد وقوى وآليات السوق .

إن معظم هذا العمل ستتولى قيادته ومسئوليته أجيال مقبله هى شباب اليوم وقيادات المستقبل وأبناؤنا وأحفادنا ، غير أنه يتعين علينا التأكد من أننا قمنا بواجبنا فى توجيههم التوجيه السليم ، عما يتعين عمله لكى نصبح كما نرغب ، وأننا قد وضعنا الأساس الذى يقيمون عليه البناء فى المستقبل .. وأن الطريق الذى مهدناه يكفل تدفق المتغيرات صوب الأهداف الوطنية التى نطمع فى تحقيقها لتكفل لهم مستقبلاً أفضل ، تحقق حلم كل المصريين فى مجتمع متقدم يعيد حضارته التى طالما أمدت العالم بوسائل الرقى والتمدين..

السياسات الاقتصادية الرئيسية فى التوجه إلى المستقبل

دور القطاع الخاص :

منذ بداية عام ١٩٨٢ تركز السياسة المصرية على الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره الأداةالأساسية للنمو الاقتصادى ، لذلك عمدت الخطط الخمسية إلى إعاطاء مزيد من الأهمية النسبية فى توزيع الاستثمارات بحيث يتزايد نصيب القطاع الخاص من نحو ٢٥٪ إلى ما يقرب من ٧٠٪ من حجم الاستثمارات الإجمالية.

وفى السنوات الأولى لم يستطع القطاع الخاص التجاوب مع التحدى الذى فرضه المخطط له، ثم شاهدت الخطة الخمسية الثانية ظروفا صعبة من كساد وتباطؤ فى الأنشطة.. ومنذ بدأ الإصلاح الاقتصادى بدأ القطاع الخاص ينمو ويستجيب ، وبدأنا نجنى ثمار هذا التوجه نحو التخصيصية وانعكى أثر ذلك على تزايد معدل النمو إلى ما يزيد على ٥٪ سنويا ويتوقع أن يستمر فى الزيادة حتى يتجاوز ثلاثة أمثال معدل الزيادة الطبيعية فى السكان، حتى إطذا وصلنا إلى بدايةالقرن الواحد والعشرين نتوقع أن يصل معدل النمو ٨٪ سنويا فى المتوسط، دون أن يصاحب ذلك سياسة توسعية فى التمويل العام للموازنة العامة للدولة ، بل على العكس إستمرت نسبة العجز فى الموازنة إلى مجمل الناتج المحلى فى الإنخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى ما يقرب من ١٪ إنه لا توجد دولة تستذع ترك فرصة أو صيغة للنجاح.. ومصر كذلك لن تترك فرص النجاح وصيغتة .. لذلك سوف تستمر مصر فى تشجيع القطاع الخاص والاعتماد عليه باعتباره المحرك الرئيسى للنمو.

دورالدولة:

وفى نفس الوقت سوف تستمر الحكومة فى تقليص فى مجال الإنتاج فى المشروعات والأعمال لاقتصادية التى تنتج سلع وخدمات تباع فى الأسواق وطبيعى أن الدولة لا يمكن أن تنسحب من الحياة الاقتصادية كلية فى مصر ، ولن تتخلى عن دورها فى الإشراف ووضع الإطار التشريعى والتنظيمى الذى يخلق البيئة الحافزة على الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسوف تقوم الحكومة بدور نشط للتأكد من سلامة الأداء المالى والنقدى وتيسير عمل الاقتصاد المصرى ، وتعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمجتمع بالاسراع بتنمية البنية الأساسية وتطوير المرافق العامة وتوفير كل ما يساعد على خلق بيئة للأعمال مصادقة للاستثمار وحافزة على تنمية الأنشطة الاقتصادية بالتناغم والتناسق مع الأولويات الاجتماعية الاخرى، وكلما دعت الضرورة سوف لا تتقيد الحكومة حر فيا بالتزامها بالإنسحاب من الحياة الاقتصادية التى لا تود التدخل فيها ، ولكنها تستخدم اسلوبا مختلفا يعتمد على السياسات السليمة الهادفة.. وتلعب دورها النشيط المتسم بالحكمة وحسن التمييز.

إعادةالتنظيم:

وسوف تستمر عمليةإعادة التنظيم .. فليس هناك شك أن تطوير القواعد والنظم والقوانين هى مسألة ضرورية فى حسن توجيه المجتمع ومن ثم توجيه الاقتصاد القومى وممارسة السلطة السيادية للدولة. فالدولة بد ون نظم وقوانين هى دولة غائبة تتصرف بطرقب إرتجالية عشوائية فى مجتمع تسوده الفوضى. وبدون النظام والقانون وإعمال الضوابط تقل أنشطة الأعمال وتتوقف التنمى غير ان المطلوب هو عدم المغالاه فى وضع الضوابط .. وإن كان من الصعب تقرير الحالة التى تغالى فيها الحكومة فى وضع الضوابط، ومكمن الحكمة ينحصر فى القدرة على التمييز بين تلك القواعد والقوانين المنتجة ،والمؤثرة فى تحقيق أغراض مجتمعنا وتلك التى لا تجدى فى تحقيق هذه الأهداف ، وتنحصر كذلك فى سلامة الحكم على البدائل المطروحة ، فالحكومة لابد وأن تتسم بالجديدة والمسئولية والذكاء تستجيب لتلبية وإشباع الحاجات الاساسية للقاعدة العريضة بالمجتمع مثلما تهتم بدعم كل ما يؤدى إلى الإسراع بالنمو ، واحتياجات وبناء إقتصاد تنافسى قوى ومرن، وسوف تسترشد فى ذلك بما هو معروف من أن تحرير المنشآت الاقتصادية وحرية الإنتاج (وليس وضع القواعد والقوانين وتدخل الدولة فقط) هو الذى يساهم فى تحقيق الأهداف الاجتماعية العريضة، وعلى ضوء ذلك ، وإذا سلمنا بأن هناك قواعد ونظم غير منتجة يجب التخلص منها ، فأننا نتوقع استمرار تنشيط عملية إعادة التنظيم ووضع الأمور

فى نصابها الصحيح الذى يتناسب مع خلق بيئة منضبطة حافزة على العمل والاستمتاع والإبداع.

استمرار التخصيصية :

وسوف تستمر التخصيصية تنال أهتمامنا باعتبارها حجز زاوية فى استراتيجية التنمة فى المجتمع المصرى، هذه السياسة ليست وليدة معتقدات أيدولوجية ، ولكنها تهدف اساسا إلى زيادة القدرة التنافسية، والكفاءة فى الإنتاج ، وتقليل الأعباء على الحكومة وتسهل وتعجل بتحقيق الأهداف التوزيعية للمجتمع. والحكومة وهى تقوم بتنفيذ عملية التخصيصية على وعى وعى تأم بالحاجة الى حماية الصالة العام ، والتأكد من حصول الفقير على الخدمات الضرورية، والتأكد من إرتفاع جودة الخدمات وتقديمها بأقل التكلفة ، والقضاء على الممارسات الاحتكارية غير المنتجة، وضمان رفاهية العمال.

وطبيعى أن تكون هناك بعض المشاكل .. فليس هناك مسعى أو محاولة دون ثمن، ولكن الواضح، غاية الوضوح، أن هذه السياسة حققت حتى الأن نتائج إيجابية، وسوف نستمر فى تنفيذها بشكل متزايد فى المستقبل، وأعتقد أنه بعد إتمام عملية التخصيصية، حسب البرنامج الموضوع لها، سوف يزول كثير من الاختناقات والجمود التى تعترض المسيرة أو تحد من سرعتها.

انطلاقة فى التصنيع :

إن السنوات القادمة سوف تشاهد إنطلاقه فى التصنيع ، إنطلاقة لا تقوم على أساس بعملية التصنيع ، ولكنها تقوم ببساطه على الرغبة فى تحقيق تقدم سريع، فى ظروف تتحول فيها الاقتصاديات المتقدمة من التصنيع إلى مرحلة ما بعد التصنيع هذا الطريق الذى يتعين السير فيه ، فإذا أردنا الاسراع فى التصنيع ، فأننا سوف نحتاج إلى أن نعول على القدرات الوطنية وتدعيم عناصر القوة فيها وتضيق عناصر الضعف بشكل فعال. وفى إطار تنفيذ هذه السياسة ، تحتاج الحكومة إلى التعامل مع القاعدة الصناعية المحدودة ، وإحداث توسع ملموس فيها ، إذ يتعين الاتجاه إلى التنوع فى هذا النشاط .

إن هيكل الورادات المصرية يشير إلى أن ٨٠٪ من مكونات الاستيراد هى سلع رأسمالية ، من آلات ومعدات ، ومستلزمات إنتاج تشمل مواد خام لايمكن الاحلال محلها فى الأجل القصير أو المتوسط .. وهنا لابد وأن نتعامل مع مشكلة ضعف الروابط الصناعية والتفكير فى علاج هذه المشكلة فى الأجل الطويل ، بحيث يمكن تنمية القدرات الوطنية التى تفى باحتياجاتنا من مستلزمات الانتاج المطلوبة للوفاء باحتياجات الاستثمار وما يتوقع من نمو فى المستقبل من أجل تحقيق الإنطلاقه الإنتاجية .

إن تنمية التكنولوچيا المحلية مازال غير كاف ، والقيمة المضافة محدودة ، إذ أن كثير مما ننتج يقتصر على التجميع والانتاج البسيط ، كذلك هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع تكاليف المواد الخام ، وانخفاض الإنتاجية ، وكذلك تخفيض أعباء التكاليف الثابتة من خلال تطوير الأداء وتحسين الإنتاجية ، هناك نقص ملموس فى القوى العاملة الماهرة ، وكل هذه الأسباب وغيرها من الموضوعات تحتاج منا إلى اهتمام ورعاية والتصدى لها بالمعالجة والبحث عن الحلول .

نمو الصناعات الصغيرة :

والصناعات الصغيرة والمتسطة لها دور هام فى خلق فرص العمل وتقوية الروابط الصناعية ، وفى النفاذ إلى الأسواق وتوليد عوائد التصدير ، ولها دور حيوى تلعبه كمفرخ تنمو فى ساحته بذور تولد منظمى الغد والحكومة سوف تسعى إلى وضع النظم المناسبة التى تساعد على نمو هذه الصناعات وتعمل على رفع مستوى الخبرة والمعرفة الإدارية ، وتنمية المعرفة التكنولوچية والمهارات للعاملين فى هذا القطاع الحيوى من اقتصادنا القومى والذى ينل الرعاية الكافية من جوانب عديدة .

ولابد وأن تكون الصناعات الصغيرة هى أحد الأسس الرئيسية فى حركة الإنطلاقة الصناعية فى المستقبل ، وأن تلتزم الحكومة إلتزاماً تاماً بتحقيق تنمية هذه الصناعات التنمية الصحيحة .

تنويع أسواق التصدير :

وكما يتعين علينا تنويع المنتجات التى نصدرها ، يتعين علينا كذلك تنويع الأسواق التى نصدر إليها ، ولابد وأن تجد الصناعات المصرية طريقها إلى الأسواق غير التقليدية ، ويستلزم ذلك توافر معلومات جديدة وشبكات جديدة ، واتصالات جديدة ، ومداخل جديدة ، للتعامل مع القوانين والقراعد والنظم غير المألوفة ، وهى أمور غير مريحة ، ولكن من الخطأ ألا ندرك أن فائدتها تعوض مضايقات وأعباء التعامل مع هذه الأسواق ، وهذه الأسواق بمفردها قد تكون صغيرة ولكن النظر إليها كمجموعة ، نجد أن الأسواق التى تنو فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية هى أسواق كبيرة ، فإذا كانت الدول المتقدمة تجد فائدة فى التصدير إلى هذه الأسواق ، فإنه لابد وأن تكون لها فائدة بالنسبة لنا كذلك ، ويتعين على الحكومة أن تساعد فى هذا ، ولكن على القطاع الخاص أن يلعب دوره فى هذا الخصوص ، والاعتماد على النمو الذى يقوده التصدير ما يزال هو الطريق المفضى إلى النمو السريع .

والدخول إلى الأسواق العالمية هو الذى يحفز شركاتنا لمجابهة القادمين إلى أسواقنا وتعرضهم للقوة الكاملة للمنافسة العالمية ، وهذا تحدى لابد وأن نقبله ونستعد له ، ليس لأن السوق المحلية محدودة ، ولكن لأنه سوف يؤدى فى الأجل الطويل إلى تقوية سوقنا المحلية ويعمل على انتعاشه وبالتالى سوف يخفض اعتمادنا على الصادرات .

التصدير قاطرة النمو :

إلابد من التمسك بالنمو الذى يقوده التصدير مهما تعرض العالم للكساد ، وبالرغم من زيادة وسائل الحماية ، وبالرغم من زيادة وسائل الحماية ، وبالرغم من الاتجاه إلى التكتلات العالمية والتجارة المدارة ، فكلما كان الأمر أشد ضراوة ، يتعين علينا ألا نتجه إلى الداخل ، فليس أمامنا خيار ، ولكن أن نكون أكثر إصراراً وأوسع حيلة وأكثر انتاجية ، وعامة نكون أكثر قدرة تنافسية ، أكثر قدرة للإتجاه إلى العالم .

إن تحرير الاقتصاد المصرى كان له نتائج إيجابية ساهمت فى تحقيق نمو أكثر ديناميكية

تدرج التحرير الاقتصادى :

والواضح أن التحرير لابد وأن يتم بخطى موثوق بها ينفذ على مراحل حتى يتجنب المفاجآت الاقتصادية ، ولا يضيف أعباء على الإصلاحات الهيكلية ، ولابد وأن يؤخذ فى الاعتبار قدرة مصر على تحمل أعباء تحقيق التحرير ، ولا يجب أن نغفل الصناعات الوليدة أو التحوط من التعرض لأى ضغوط غير مألوفة .

فالتحرير المنتج ، يضمن كفاءة القطاع الخاص ويقلل من اعتماده على تحقيق أرباح مصطنعة وعلى الدعم والحماية ، والتى تعطى ميزات لبعض المنتجين على حساب المستهلكين والمنتجين الآخرين . والصناعات الوليدة يجب أن تنمو ، ولكنها يجب أن تنمو بقوة وثبات .. وهذا لايتم فى حالة المغالاه فى حمايتها .

جذب الاستثمارات الاجنبية :

وهناك أسباب واضحة .. تدعو إلى الاستمرار فى تشجيع وتحفيز تدفق الاستثمار الأجنبى إلى مصر ، فهذه مسألة ضرورية من أجل تحقيق انطلاقة سريعة فى التصنيع ، ومرة أخرى فإننا لانعدم استخدام استراتيچية ناجحة .. ولكننا نطوعها حتى نتأكد أن المقاييس فى مكانها الصحيح ، ونضمن تعظيم مصر للعائد الصافى من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها .

لقد أخفق القطاع الخاص فى الماضى ، فى تحقيق الأهداف التى وضعت له فى الخطط الاقتصادية المتتابعة ، وساد شعور من جانب المستثمرين المصريين بأن الحكومة لا تكرس لهم الجهد الكافى لتنشيط الاستثمار المحلى بنفس القدر الذى توليه للاستثمار الأجنبى .. وهذه مقولة تحتاج إلى مراجعة ، لقد تغير الوضع وأصبح المستثمر فى القطاع الخاص المصرى يشعر برعاية الدولة له وتهيئة المناخ المصادق للاستثمار .. بل وأصبح مشاركاً فى القرارات والتشريعات المؤثرة فى بيئة الأعمال .

يجب مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع ، ويجب توجيه الفائض من المدخرات ورأس المال المحلى إلى الاستخدام المنتج فى الاستثمار ، ويجب تفريغ طبقة المنظمين للعمل بهذه المنشآت ، وتقديم المساعدات التكنولوچية والتدريب كلما كان ذلك ضرورياً .. ودعم البنية الأساسية التى تحتاجها .

استمرار دعم البنية الأساسية :

ويجدر التأكيد ، مرة أخرى ، على أن التنمية المطلوبة لا يمكن أن تتم دون تطوير البنية الأساسية ، ويجب أن نتقدم خطوة أمام الطلب والاحتياج ، لقد كان دعم الحكومة المصرية للبنية الأساسية واضحاً حيث تم انفاق نحو ١٨٦ مليار جنية على البنية الاساسية فى السنوات الخمس عشر الماضية ، وأزالت بذلك كثير من الاختناقات التى كانت تحيط أداء كثير من المرافق العامة ، وزادت بذلك الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى للاحتياجات الكبيرة من الاستثمارات فى السنوات القادمة ، ولن يسمح بإبطاء النمو نتيجة للازدحام المفرط ، وعدم استيعاب الاستثمار كما حدث فى كثير من الدول الأخرى .

إن فى سعينا إلى الانطلاق إلى الأمام والاستعداد للمستقبل ، لايوجد شئ آخر أهم من تنمية الموارد البشرية .

التنمية البشرية :

إن الدروس المستفادة من خبرة الدول التى حققت ، خلال العقدين الماضيين ، معجزات اقتصادية بالرغم من عدم توافر الموارد الطبيعية لها ، تؤكد أهمية العنصر البشرى ، فالواضح أن أكثر الموارد أهمية لأى مجتمع لابد وأن تكون هى المواهب ، والمهارات ، والابداع ، وعزيمة شعوبها ، فما يتوافر بين أذنينا ، وبسواعدنا وفى قلوبنا هو أكثر أهمية بكثير مما يتوافر تحت أقدامنا ومن حولنا . فالمصريون هم موردنا الأساسى . وعليه يتعين أن نعطى كل الاهتمام والعناية والتركيز نحو تنمية هذا المورد الحيوى .

ومصر يتوافر لها نظام تعليم من أفضل نظم التعليم فى الدول النامية ، ولكن بالنسبة للرحلة التى نود القيام بها عبر جيل ثانٍ ، يتعين أن نضع معايير جديدة ، وتحقيق نتائج جديدة .

ولا يمكن أن نتوق إلا إلى طموح يرتفع إلى أعلى المعايير بالنسبة لمهارة أفراد شعبنا ، وجبهم وتكريسهم للمعرفة وتحسين المعرفة ، والتطوير الذاتى ، والمقدرة على إيجاد اللغة ، وميولهم للعمل واحترام النظام ، وقدراتهم الإدارية ، ودوافع الانجاز ، وميولهم إلى التميز وتنشيط روح المنظم .

ولا نستطيع أن نغفل أهمية المنظم ، وتنمية طبقة المنظمين والتى تجاوز مسألة التدريب والتعليم . ويجب ضمان وجود التوليفة الصحيحة من المهنيين ومعاونيهم ، وأصحاب الحرف والصناع المهرة . والتوزان الصحيح بالنسبة لمن يتمتعون بقدرات علمية وتكنولوچية وفى الفنون والعلوم الاجتماعية .

ونحن بصدد تنمية الموارد البشرية لا نستطيع أن نتجاهل ذلك الجزء الذى يكون نصف هذه الموارد .. ويعيش فى ظل الأمية لا يقرأ ولا يكتب . فما لم تضعهم على الطريق ، ونعمل على تنمية إمكاناتهم وقدراتهم المستقبلية وإذا سمح بأن يستمروا عبئاً يلتف حول العنق القومية ، فإن تقدمنا سوف يتأخر بنفس هذا القدر ، فلا يوجد شعب يمكن أن يحقق التقدم الكامل بنصف موارده البشرية . والذى نعتبره عبئاً الآن ، يمكن أن يصبح بالميول السليمة ، والإدارة السليمة ، قوة تخفف من الأعباء وتعجل بالتقدم ، ويتعين إيجاد الدور الذى يشارك فيه محو الأمية فى تهيئة الفرصة أمام هذا القدر الكبير من الموارد البشرية المعطل ، ليأخذ دوره كاملاً فى تحقيق الأهداف القومية .

خفض التضخم :

والتضخم لعنة اقتصادية تعترض عمل المخططين .. ولقد تمكنت مصر من خفض معدل التضخم من معدل كان يزيد على ٢٥٪ إلى نحو ٧٪ ، ويتعين علينا الاستمرار فى خفض معدله ، ويكون هناك التزام من جانب الحكومة وقطاع الأعمال وأفراد الشعب للحفاظ على خفض معدله ، والطريق الحقيقى الوحيد

لاحتواء التضخم هو أن نعيش فى حدود قدراتنا المالية ، فإذا لم تتوافر لنا القوة الشرائية فلنمتنع عن الشراء .

والجمهور يجب أن يكون على دراية بأسباب التضخم وأن يكون متدرباً تدريباً كافياً على احتوائه ، ففى بعض الدول عندما ترتفع معدلات التضخم إلى معدلات مرتفعة لتصل إلى ١٠٠٠٪ فى السنة ، تتغير الحكومة مرة بعد المرة دون أن يتم احتواء التضخم ، والسبب هو أن الناس غير مدربين وغير منضبطين حتى يكونوا على استعداد لكبح جماح انفسهم ، فلا توجد حكومة تستطيع وضع نهاية للتضخم ، مالم يكن الجمهور على استعداد لقبول عبء التقشف .

وفى مكافحة التضخم لا يوجد شئ أكثر فاعلية من التعليم والانضباط بين الناس .

وبالنظر إلى عالم اليوم ، حيث الاعتماد المتبادل فى التجارة ، يلعب سعر الصرف دوراً حيوياً ، فرخص العملة يؤدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد ومدفوعات الدين ولكنه يزيد من تنافسية الصادرات ، غير أن الفائدة المحققة من انخفاض سعر الصرف على الصادرات يمكن أن تمحوها كلية تكلفة استيراد المواد والتى تذهب لمكون ضمن المنتجات المصدرة ، وارتفاع قيمة العملة يغنى الناس ، وخاصة فى صورة شراء ورادات من السلع الكمالية ، ولكنها صادرات لن تكون تنافسية وسوف يتأثر الاقتصاد عكسياً بذلك .. غير أنه فى ضوء هيكل واردتنا فإن تخفيض سعر الصرف سوف يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج من خلال ما نستورده من آلات ومعدات ومواد خام من الخارج وهى مواد تدخل فى مكونات السلع التى ننتجها من أجل التصدير ، وتنعكس آثارها على ارتفاع أسعار الصادرات .. إضافة إلى ما يتركه انخفاض سعر الصرف من أثر على التضخم عن طريق ارتفاع تكاليف الانتاج ، ولقد أثبتت التجربة العملية .. أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أكثر من مرة لم يساهم فى انعاش الصادرات المصرية .

رفع الانتاجية هو الأساس :

والواضح أن إدارة سعر الصرف لها أهمية كبيرة فى تقدم المجتمع ، غير أن القدرة محدودة فى معالجة سعر الصرف وتأثيره على الأسعار ، وفى التحليل النهائى فأن كيفية موازنة تجارتنا هو الذى يحدد كيف نقيم عملتنا ، ويجب أن تتعلم مصر أن القدرة التنافسية تكون عن طريق رفع الإنتاجية أكثر من معالجة أسعار الصرف ، ومرة أخرى ، يتعين على الناس تفهم دورهم ، وخاصة بالنسبة للانتاجية .

التنمية التكنولوجية :

وفى عالم عالى التكنولوچيا لا يمكن لمصر أن تتخلف عن هذا الركب ولا يمكن أن تكون فى مقدمة صف التكنولوچيا الحديثة ، ولكن يتعين اللحاق بركب التقدم ، على الأقل ، فى المجالات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، وعليه يجب وضع خطة قومية لتكنولوچيا الصناعة بالسرعة التى تتناسب مع صعوبة مهمة التنفيذ . وسوف تقوم الحكومة ، بكل تأكيد ، بالالتزام الضرورى ، وقيادة هذا المسعى القومى ، وسوف تقدم الدعم والبنية الأساسية المطلوبة لضمان سرعة وواقعية وتركيز وتنمية القدرات التكنولوچيا التى تحكمها آليات السوق ، ولكن دعنا لا ننسى أن التكنولوچيا ليست هى المعمل ولكن أرض المصنع والسوق ، وعليه يجب أن يتجاوب الناس والقطاع الخاص ،، ففى غالب الأحيان يتم تجاهل نتائج الأبحاث لصالح تجربة واختيار أصحاب المال ، وغالباً يقال أن سر نجاح اليابان يكمن فى المهارة فى تطبيق نتائج البحث على المنتجات المتداولة فى السوق ، وإذا لم نقم بذلك سوف نتخلف ربما إلى مستوى يتناسب مع المستوى الذى وصلنا إليه تكنولوچياً .

أهمية الزراعة والسياحة والخدمات :

وبينما نعمل على التوسع فى قطاع الصناعاتالتحويلية ، يجب على مصر أن تحرص على عدم تجاهل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات ، فلابد وأن نتقدم ، لابد أن نجتهد ونسعى إلى الكفاية ، والتحديث ، وزيادة القدرة التنافسية . هذه لابد وأن تكون مفاتيح المبادئ المرشدة لسياستنا القومية تجاة الزراعة ،

والسياحة ، والتنمية التامة لمجمل قطاع الخدمات .كذلك لا نستطيع تجاهل القطاع الريفى من اقتصادنا ومجتمعنا ، ففى السنوات القادمة لابد من العمل على إحداث تنمية ريفية متكاملة .. نعمل فيها على تنمية تحول الريف ، لنعيد بناء القرى بحيث تصبح متطابقة مع الزراعة والصناعة الحديثة ، وشيئاً فشيئاً يتحول الفلاح إلى إنتاج المزيد والمزيد من الغذاء ومن ثم يوفر قوى عاملة للمجتمع الصناعى .

حماية البيئة :

وبينما نقوم بتنفيذ ذلك لابد وأن نضمن عدم الاصراف فى نواردنا الغالية ونعرضها للفقد ، لابد وأن تظل الأرض منتجة ، وخصبة ، والهواء نقى صافياً ونظيفاً ، ومياهنا غير ملوثة ، قادرين على الانتاج للوفاء باحتياجات التنمية ، لابد من الحفاظ على جمال الأرض من أى تشويه أو دنس ، من أجلها ومن أجل تقدمنا الاقتصادى .إن حماية البيئة من التلوث ، حماية للانسان الذى يحرص على تنمية قدراته ليكتمل نمو جسمه ، ويرتفع مستوى فكره ، وترتفع معه جودة الحياة التى نسعى إلى الارتفاع بمستواها ، ومفهوم الحفاظ على البيئة ليمتد إلى الحفاظ على الثروات الموجودة فى باطن الأرض أو التى تنمو على سطح الأرض .. وكل هذا يؤدى إلى تواصل التنمية .

نمو المعلومات :

إن عصر المعلومات الذى نعيشه ، يستلزم أن يكون المجتمع المصرى غنياً بالمعلومات ، وليس مجرد صدفة ألا نرى دولة غنية أو متقدمة فقيرة فى المعلومات ، أو أن هناك دولة غنية فى المعلومات فقيرة أو متخلفة .

لقد كان هناك زمن كانت فيه الأرض هى المصدر الرئيسى للرخاء والثروة ، ثم جاءت الموجة الثانية عصر التصنيع وتصاعد دخان المداخن ، حيث كانت تزرع الأرض ، والآن بفضل نمو المعلومات أصبحت المعرفة هى أساس القوة والرخاء وأصبح من المتعين علينا أن نتابع الحديث ونلحق بالركب ، لقد انتشر استخدام الحاسبات الآلية وأصبح الإلمام بالحاسب ومحو الأمية به من الضرورات ، إذا أردنا التقدم والتطور ، ولا ينبغى أن تضيع أى فرصة لخلق مجتمع مصرى غنى بالمعلومات .

العلاقات الخارجية :

وفى مجال العلاقات الخارجية ، يجب أن يكون التركيز أقل على السياسة والأبدلوچية ، ويكون التركيز أكثر على الحتميات الاقتصادية ، وعليه لابد وأن نعمل جاهدين لنكون مؤثرين فى مجرى التجارة الخارجية ، وإذا أردنا أن ننمو لابد من التصدير ، فالسوق المحلى محدود ، ومن ثم يكون مهماً لنا الحفاظ على حرية التجارة والاتجاه إلى تكوين التكتلات التجارية سوف يضر بمسار التقدم المنشود ، ولذلك لابد من أن نلعب دورنا ونلفظ أى إجراء تمليه علينا الدول الكبرى ، والتى قد لا تدرك تأثير قراراتها علينا .أن الدولة التى لا تملك إمكانيات الدفاع الاقتصادى الكافية ، فالقدرة على التأثير وخلق إئتلاف فى الساحة الاقتصادية والعالمية ، هى دولة ليست لها قوة اقتصادية ، ومصر لا يمكن أن تكون كذلك .وهناك العديد من السياسات الأخرى التى يتعين النظر إليها بعين الاعتبار إذا أردنا أن نكون مع نهاية التسعينات ، دولة منتجة أكثر من أى فترة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، فإذا كان لى أن أذكر مجرد واحدة من هذه السياسات ، فسوف أؤكد على ضرورة العمل على أن تكون مصر المتماسكة المتحدة المزدهرة حقيقة واقعية . وتجدر ملاحظة أن التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص ليس له ما يبرره فى جميع الأحوال وليست كل صور التعاون بينهم منتجة فى كل الأحوال ، ففى كثير من المجالات لابد وأن نلجأ إلى اتباع مدخل اليد الطولى ، ولكن دون شك عندما يكون التعاون بين القطاعين مثمراً ومنتجاً ، فإنه يقودنا إلى طرق تتحقق فيه طموحاتنا .

ما الذى يتعين على القطاع الخاص أن يساهم فيه ؟

ماهو المطلوب من القطاع الخاص ؟ :

لقد أشرنا فيما سبق إلى ما نعتقد أنه يمثل مفتاح السياسات الاقتصادية التى يتعين اتباعها من

أجل الإسراع فى انطلاقنا تجاه تحقيق الرخاء واقتصاد تنافسى ، والآن دعنى أركز على الدور الذى يجب أن يلعبه القطاع الخاص .

إن هذا المجتمع لا يمكنه الاعتماد على القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسى للنمو ، إذا كان قطاعنا الخاص غير كفء أو ساكناً لا يتحرك ، ولذا نود أن يكون القطاع الخاص قوياً ، ديناميكياً ، جريئاً ، يعتمد على نفسه ، كفأ ، وأميناً .

ومصر لا تستطيع أن تطور المنشآت وتزيل القيود والتدخل الحكومى فى المنشآت إذا تحول رجال البنوك إلى مغامرين مقامرين على الفرص والصدف ، وإذا أصبحت الحرية الممنوحة للمنشآت مجرد رخصة للاستغلال دون إحساس بالمسئولية الاجتماعية ، إنه يتعين على شركاتنا أن تتمتع بقدر كبير من الاحساس بالواجب المشترك ، إن كفاحنا من أجل ضمان العدالة الاجتماعية ، للنهوض بمستوى معيشة ذوى الدخل المحدودة ، والمحرومين من فرصة المشاركة فى تحقيق الأهداف القومية – لابد وأن يكون هو كفاح كل فرد منا . إن التخصيصية يجب ألا تستمر إذا أبغضت أهدافنا من جانب الذين يفكرون فى تحقيق أرباحهم الشخصية فقط ، دون شعور بالمسئولية الاجتماعية ، إن تحقيق انطلاقة سريعة فى التصنيع ومحاولة إحداث تنمية سريعة فى صناعاتنا الصغيرة والمتوسطة لابد وأن يقودها عمل المنظمين ، لابد وأن يمتد تفكيرهم إلى الأجل الطويل ، لتمتد مغامرتهم وأعمالهم من الآن فصاعداً إلى الأسواق العالمية التنافسية ، إن اجتذاب الاستثمار الأجنبى لابد أن يكون مسئولية الحكومة وحدها .. بل ينبغى على القطاع الخاص كذلك ، أن يشرك المستثمر الأجنبى فى مشاركات تحقق منافع متبادلة وفى مشروعات مشتركة تساعده على أن يندمج اندماجاً تاماً فى الاقتصاد المصرى ، ولابد أن تكون مسئولية المستثمرين المحليين أكبر من نظائرهم الأجانب لأن مصر هى بلدنا وليست بلدهم ، ووطننا ينادينا فلابد أن نلبى النداء .. وهذا قدرنا فلابد أن تشتد عزائم الرجال ، من الممكن أن نسأل أنفسنا للتضحية من أجل بلدنا ، ولكن لا نتوقع أن يقوم الأجانب بهذه التضحية من أجلنا .

وبالنسبة لتنمية مواردنا البشرية يعظم دور القطاع الخاص فى القيام بأهم الأدوار ، يدرب القوى العاملة ، يؤهلهم للقيام بمهامهم الجديدة والمتغيرة ، يرعى مصالحهم ، يحسن من مهارتهم ، يحسن إدارتهم ، ويكافئهم على ما قدموه من مساهمات .

من الواضح أن هناك كثيراً من المهام التى يمكن أن يؤديها كل فرد ، ومن سوء الحظ ، أنه لا توجد صيغة أو نموذج وحيد يمكن استخدامه ببساطة فى تنمية أى مجتمع ، فهناك العديد من الأشياء التى يتعين القيم بها بالأسلوب الصحيح على قدر الإمكان ولابد وأن نكون على استعداد للنقد الذاتى ، ونكون على استعداد لتصحيح الأخطاء ، وسوف يعيننا الله على السير قدماً فى طريق النجاح .

الخـــلاصـــة :

هذا جدول أعمال اقترحه لبرنامج عملنا فى المستقبل أضعه أمام لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالحزب الوطنى فى لقائها السادس كى تدور حول المناقشات ونتبادل فيه الأفكار فى حوار يمكن أن يمتد لكل مخلص يريد لمصر الرقى والنماء .. ويحلم لهم بمستقبل مشرق يلتفت فيه الشعب حول هدف واحد .. سلامة الوطن وتقدمه وازدهاره ، ومهما يكن من تعدد الآراء ، فنحن لا نتوقع أن يكون هناك اتفاق كامل حول ماورد به .. فهذا ليس بالأمر الهام .. فلا توجد صيغة أو وصفة تتسم بالكمال .. ولكن على الأقل كمالاً والأقل ثمرة وانتاجاً هو جدول الأعمال المثالى الذى لا يجد طريقه إلى التنفيذ .